شعبة الاقتصاد والتصرف التاريخ

توصيات منهجية

منهجيـــة دراسة الوثيقة أو الوثائق تاريخية
تهدف دراسة وثيقة أو وثائق في التاريخ إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على: - التعامل مع الوثيقة أو الوثائق قراءة وتحليلا وشرحا واستنتاجا وتقييما. - حسن استغلال المعلومات المكتسبة واحكام توظيفها لدراسة الوثيقة أو الوثائق. تتألّف دراسة الوثيقة أو الوثائق من ثلاثة أجزاء مترابطة ومتكاملة: **- التقديم:** يهدف إلى التعريف بالوثيقة أو بالوثائق ووضعها في إطارها التاريخي وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية: - تحديد نوعيتها. - التعريف بمصدرها أو مصادرها. - التعريف بمؤلفها بما يفيد موضوع الدراسة. - تحديد إطارها التاريخـي على المستويين المحلي والعالمي. - تحديد موضوعها وطرح الاشكاليات التي تثيرها الوثيقة أو الوثائق والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة. **- الجوهر:** يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمّقة بتفسير محتوياتها وتحليل مقاصدها وأبعادها، وذلك بـ: - التّعمـــق في دراســة الوثائــق حسب الإشكاليات المطروحة. - تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليّات التي تطرحها الوثائق، ويتألّف كل عنصر من فقرات تتضمّن كل واحدة منها فكرة أساسية. - اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر. - الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثيقة أو الوثائق لتحديد الأحداث والظواهر التاريخية التي تتضمنها. - شرح مقاصد مؤلّف أو تحديد ما يمكن استنتاجه من معطيات توفّرها الوثيقة أو الوثائق. - تقييم هذه المعطيات ونقدها بتوظيف المكتسبات المعرفية حسب متطلبات إشكاليات الوثيقة أو الوثائق دون السقوط في السرد المجاني أو المحاكاة. **- الخاتمـــــة:** تهدف إلى تقييم الوثيقة أو الوثائق وذلك بـ: - إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتمادا على الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها خلال مراحل الدراسة. - فتح آفاق على اشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة.

امتحان البكالوريا دورة الرئيسية 2015 الشعبة : الاقتصاد و التصرف التاريخ الموضوع الأول :

دراسة نصّ :

الحركة الوطنية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية

مقدمة

نصّ سياسي لسعيد المستيري وهو طبيب تونسيو صهر الوزير محمّد سنيق رئيس الحكومة التونسية خلال سنة 1942، 1943، يبرز فيه الظروف التي حفّت بتولّي المنصف باي العرش في تونس ومساهمته في الحركة الوطنية التونسية وانعاشها وما رافق ذلك من ردود فعل السلط الفرنسية تجاهه والتي انتهت بعزله وتأثيرها على التطوّر النضال الوطني إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية، واقتطف هذا النصّ من كتابه "المنصف باي: الحكم والمنفى" ترجمة هشام القروي، نشرته دار الأقواس للنشر سنة 1991. ويتنزّل هذا النصّ في إطار التطوّرات التي عرفتها مجريات الأحداث في عالميا وطنيا أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، خاصة وأن البلاد التونسية كانت مسرحا لبعض عمليات هذه الحرب وكانت لها تأثيرات عدّة وأفرزت معطيات سياسية جديدة وتزامنت مع اعتلاء المنصف باي للعرش في 19 جوان 1942 ودعمه للحركة الوطنية التونسية واسهامه في انتعاش النضال الوطني سواء خلال فترة حكمه أو بعد خلعه ونفيه بما زاد في تدعيم الوحدة الوطنية مع نشأة الحركة المنصفية وتكوين الجبهة الوطنية سنة 1945. فما هي ظروف تولّي المنصف باي العرش؟ وما هي مظاهر انتعاش العمل الوطني في عهده؟ وماهي ردود فعل سلط الحماية تجاهه وانعكاسات ذلك على الحركة الوطنية التونسية إلى حدود سنة 1945؟

I ـ ظروف تولّي المنصف باي العرش ومظاهر انتعاش العمل الوطني خلال فترة حكمه:

1. ظروف تولّي المنصف باي العرش:

وصل المنصف باي إلى الحكم في 19 جوان 1942، وقد اتسمت الظرفية العامة لتولّيه العرش بـ:

- تشتت العمل الوطني وتراجعه: بعد موجة القمع الرهيبة التي تعرّضت لها الحركة الوطنية إثر أحداث أفريل 1938 دخل العمل الوطني مرحلة السرية. وساهم ذلك في تشتته خاصة مع تزايد القمع والتضييقات الاستعمارية، إذ منذ بداية الحرب أعلنت فرنسا الأحكام العرفية التي تلغي الحريات العامة، فقامت بتشديد الرقابة على الصحف وعطلت بعضها (تونس الفتاة ـ الزهرة)، واعتقلت الزعماء الوطنيين ونقلتهم الى سجن سان نيكولا بمرسيليا، كما قامت بتجنيد اكثر من 40000 شخص وتسخير اليد العاملة من بين الاهالي. في نفس الوقت تواصلت تواصل الخلاف بين الحزبين الدستوريين القديم والجديد بعد فشل محاولة الثعالبي توحيدهما في 1937.
- تحوّل البلاد التونسية إلى ساحة قتال بين جيوش الحلفاء والمحور ونتائجه: وقد أكّد الدكتور سعيد المستيري أن نزول جيوش المحور في 8 نوفمبر 1942 بالسواحل المغربية والجزائرية في إطار عملية "تورش"، ثمّ دخول الجيوش الأنقليزية والأمريكية في إطار "حملة تونس"، جعل الأراضي التونسية تتحوّل إلى مسرح للعمليات العسكرية بين قوات المحور وقوات الحلفاء. وقد فّر ذلك ظرفا جديدا ملائما لانتعاش الحركة الوطنية ومكّن قادتها من العودة إلى النضال من جديد بعد أن تمّ ما اطلاق سراح الزعماء الوطنيين والسماح لهم بممارسة نشاطهم السياسي و اغلاق المحتشدات.
- انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية وبروز حكومة فيشي التي يمثّلها في تونس المقيم العام إستيفا: في بداية الحرب انهزمت فرنسا أمام المانيا وانقسم الرأي العام فيها بين أنصار حكومة فيشي العميلة للنازية وانصار الجنرال شارل دي غول الداعي إلى مواصلة الكفاح، وأفقدها ذلك اشعاعها الدولي ونفوذها بالمستعمرات خاصة وأن الدعاية الالمانية شهرت بالهزيمة الفرنسية وبإقحام التونسيين في الحرب ووعدتهم بالحرية والاستقلال وأطلقت سرح المعتقلين. وقد عمل المقيم العام إستيفا (1940 – 1943) ممارسة ضغوط على التونسيين. غير أن بعد هزيمة قوات المحور استسلامها عادت السلط الاستعمارية إلى سياسة القمع والانتقام والتشفي من جديد بزج آلاف التونسيين في السجون والمحتشدات بتهمة التعاون مع المانيا النازية، وقد اثارت هذه السياسة الانتقامية احتجاجات واسعة وحركات تمرد في عديد الجهات.

2. مظاهر انتعاش العمل الوطني في عهد المنصف باي:

عرف العمل الوطني في عهد المنصف باي "حركية" تجسّمت مظاهرها في:

- سعي المنصف باي إلى توحيد القوى الوطنية: اعتلى المنصف باي العرش في 19 جوان 1942 وكان ملكا مثقفا ومتواضعا مطّلعا على واقع البلاد ومتفهّما للمطالب الوطنية حريصا على تمتين علاقته بالرعية وعلى صيانة مصالحها. كما سعى إلى إحياء السلطة التونسية واثبات وجودها أمام سلطة الحماية، إذ بادر بإنشاء مجلس للشورى يتركّب من

مستشارين مخلصين للوطن للبثّ في القوانين التي تعرضها عليه الإدارة الفرنسية. كما أكّد في لقائه يوم 11 أوت 1942،مع المقيم العام الفرنسي في تونس إستيفا على ضرورة القيام بالإصلاحات وإطلاح سراح المعتقلين السياسيين.

- تقديم المنصف باي لبرنامج من 16 نقطة: لإثبات وجود السلطة التونسية أمام سلطة الحماية، تمثّل أول عمل قام به المنصف باي، بعد استشارة مجموعة من الوطنيين، يتمثّل في تقديم مذكرة إلى حكومة فيشي وممثلها في تونس المقيم العالم إستيفا، وتضمنت 16 مطلبا وطنيا منها تكوين مجلس تشريعي استشاري، وتدعيم تمثيل التونسيين في المجالس البلدية، واقرار التعليم الاجباري وتأميم الشركات الكبرى...

- إطلاق سراح المعتقلين من قبل قوات المحور: إلى جانب تأكيده على ضرورة إنجاز إصلاحات اقتصادية واجتماعية والسياسية، أكّد المنصف باي خلال لقائه مع المقيم العام إستيفا على ضرورة اطلاق سراح المساجين السياسيين.

- تشكيل حكومة وطنية دون استشارة سلط الحماية: أقدم المنصف باي في جانفي 1943 على تشكيل حكومة وطنية ترأسها محمد شنيق وهو من كبار رجال الاعمال تولى الوزارة الاولى سنة 1943 وضمت كل من محمود الماطري الرئيس السابق للحزب الدستوري الجديد وصالح فرحات الكاتب العام للحزب الحر الدستوري القديم، وذلك دون استشارة السلطات الفرنسية. وقد عملت هذه الحكومة على صيانة مصالح الأهالي، فألغت الأمر الذي يخول للمستعمرين الاستحواذ على أراضي الأوقاف وحقّقت المساواة في المرتبات بين الموظفين. وقد استغل المنصف باي في ذلك ضعف فرنسا وتقلص هيمنتها بالمستعمرات.

- خروج النشاط الوطني من السريّة إلى العلنيّة: بعد أحداث أفريل 1938 وتزايد القمع الاستعماري دخل العمل الوطني مرحلة السريّة، غير أنّ ومع وصول المنصف باي إلى الحكم أخذ العمل الوطني يخرج تدريجيا من السرية إلى العلنية ودعوته بإطلاق سراح القيادات الدستورية المتعلقين، وكان ذلك خاصة بعد دخول جيوش المحور إلى البلاد.

- تأسيس العديد من الجمعيات الشبابية والكشفية وصدور بعض الصحف الوطنية: مكّنت ظرفية أثناء الحرب في تونس من تأسيس العديد من الجمعيات الشبابية والكشفية مثل "كشّاف تونس" و"الهلال الأحمر التونسي"... كما صدرت بعض الصحف الوطنية مثل "إفريقيا الفتاة" و"الشباب".

⬅ ساعدت الظروف الداخلية والخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية في انتعاش العمل الوطني كانت ردود فعل الاستعماري الفرنسي تجاهه عنيفة.

II - ردود فعل سلط الحماية وانعكاسات ذلك على الحركة الوطنية إلى حدود 1945

1. ردود فعل سلطة الحماية تجاه المنصف باي:

- معارضة سلطات الحماية الفرنسية لمواقف المنصف باي الوطنية: توتّرت علاقة المنصف باي بالمقيم العام الفرنسي إستيفا بسبب انتقاده لسياسة التمييز الاستعمارية تجاه الأهالي كاقصاء الموظفين التونسيين عن المصالح الإدارية وما المطالب بالمساواة في المرتبات، وبسبب تلكئ الحكومة الفرنسية برئاسة المارشال بيتان للاستجابة للمطالب التونسية، هدّد المنصف في 12 اكتوبر 1942 (حادثة قصر باردو) بالتنازل عن العرش.

- عزل المنصف باي عن العرض ونفيه: باعتبار أنّ المنصف باي كان ملكا وطنيا تحرّريا اظهر قدرا كبيرا من الاستقلالية وعمل على إثبات السلطة التونسية، لذلك ومباشرة إثر انتصار الحلفاء أقدمت السلطات الفرنسية على تنحيته، إذ طلب منه القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية والمقيم العام بتونس الجنرال جوان تقديم استقالته، وأمام رفضه اقدم الجنرال جيرو على عزله عن العرش ونفيه إلى بلدة الأغواط بالصحراء الجزائرية بتهمة التعاون مع المحوريين ثم نقل إلى مدينة "بو" الفرنسية حيث توفي يوم 1 سبتمبر 1948.

2. الانعكاسات على الحركة الوطنية إلى حدود 1945:

- تعرّض الوطنيين إلى حملة قمع وملاحقة من قبل سلط الحماية: ردّت السلط الاستعمارية بعنف على المظاهرات الاحتجاجية المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، فقد قامت باعتقال قيادات الدواوين السياسية المتعاقبة للحزب الحرّ الدستوري الجديد (الباهي الأدغم، الحبيب ثامرن رشيد إدريس، حسين التريكي...).

- نشأة الحركة المنصفية: تشكّلت الحركة المنصفية على إثر عزل المنصف باي ونفيه وأجمع خلالها كل الوطنيين على المطالبة بعودة المنصف باي إلى العرش باعتباره رمزا للسيادة التونسية.

- تكتل القوى الوطنية: برز في قيام "الجبهة الوطنية " (22 فيفري 1945) هي تكتل جمع كل التيارات والأطراف الوطنية طالبت بالاستقلال الداخلي وبنظام ملكي دستوري، وكانت نتاج للحركة المنصفية التي مكنت من إعلان قيامها بفعل اجماع كل الوطنيين على المطالبة بعودة المنصف باي إلى العرش باعتباره رمزا للسيادة التونسية، ونظّم

التونسيون مظاهرات احتجاج على ابعاده ورفعوا شعارات مطالبة بالحرية والاستقلال مؤكدين على انتماء تونس للعروبة والاسلام (مظاهرة 8 ماي 1945).

خاتمة

وثيقة مصدرية هامة بيّنت بعض العوامل الداخلية والخارجية الملائمة لتطّور النشاط الوطني أثناء الحرب العالمية الثانية والتي تميّزت بتولّي المنصف باي الحكم وتحوّل تونس إلى منطقة صراع بين قوات المحور وقوات الحلفاء، وقد استغلّ المنصف باي هذه الظرفية الجديدة لإثبات السلطة التونسية واستقلاليتها عن سلطة الحماية من جهة، كما استغلّها الوطنيون للعودة للنشاط العلني من جديد وتكثيفه رغم القمع الاستعماري. وسيزداد العمل الوطني تصاعدا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي ستمثّل منعرجا حاسما في اتجاه المطالبة بالاستقلال.

امتحان البكالوريا دورة الرئيسية 2015 الشعبة : الاقتصاد و التصرف التاريخ الموضوع الثاني : دراسة وثائق :

ألمانيا والحرب العالمية الثانية

التقديم:

ثلاث وثائق تاريخية حول العلاقات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية، تتمثل الوثيقة الأولى في حوار سياسي مع أندري كاسي حول الحرب الباردة، وورد بنصوص كليو تاكست، يبرز فيه تراجع القوى الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية وعلى إثرها وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كعملاقين جديدين يحكمان العالم. أما الوثيقة الثانية فهي مقتطف من مذكرات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان، يوضّح فيه الصراع الأمريكي – السوفياتي حول ألمانيا وعاصمتها برلين سنة 1956. كما أنّ الوثيقة الثالثة وهي تصريح لنفس الرئيس الأمريكي هاري ترومان يبيّن فيه عنف الحرب الكورية وإصدار مجلس الأمن لقرار بوقف الحرب، وورد هذا التصريح بصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 29 جوان 1950. وتتنزّل هذه الوثائق في طرف اتسم بغيّر موازين القوى بعد الحرب العالمية الثانية وتوتّر العلاقات الدولية مع دخول العالم مرحلة الحرب الباردة التي تميّزت بتعدّد الأزمات الدولية سواء على الساحة الأوروبية أثناء أزمة برلين الأولى أو على الساحة الآسيوية أثناء الحرب الكورية. فماهي أبرز خصائص النظام الدولي الجديد المنبثق عن الحرب العالمية الثانية ؟ وماهي انعكاساته على كل من أمانيا وكوريا؟

I – خصائص النظام الدولي المنبثق عن الحرب العالمية الثانية:

1 ـ تراجع القوى الاستعمارية الأوروبية:

- جسامة الخسائر الأوروبية: كانت الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية المسرح الرئيسي للعمليات الحربية، وأدّت أعمال القصف والإبادة الجماعية إلى تدمير شبه كامل لبعض المدن وإلى تدمير البنى التحتية واتلاف المحاصيل الزراعية، لذلك خرجت هذه الدول من الحرب منهارة ديمغرافيا واقتصاديا وماليا، وقد أضعف حجم الدمار الذي لحقها من موقعها الاقتصادي وتبعا لذلك السياسي وتراجعت قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية.

- تراجع قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية: باعتبار عمق الكارثة الديمغرافية والاقتصادية والمالية التي تسبّبت فيها الحرب للبلدان الأوروبية، وباعتبار أنّ الدور الرئيسي في الانتصار على الدكتاتوريات كان للقوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) فقد تراجعت قدرة القوى التقليدية (بريطانيا وفرنسا خاصة) على التأثير في العلاقات الدولية، وبرز ذلك خاصة منذ انعقاد مؤتمري يالطا (فيفري 1945) وبوتسدام (جويلية 1945). وتأكّد تراجع مكانة أوروبا كطرف فاعل في العلاقات الدولية بتحوّلها "إلى ساحة أسياسية للصراع بين العملاقين ومجال للاستقطاب الثنائي" أثناء الحرب الباردة.

- تراجع هيبتها أمام المستعمرات: إنّ الهزائم المتكرّرة التي منيت بها القوى الاستعمارية التقليدية أضعف من نفوذها بالمستعمرات ووضع حدّا لأسطورة "الدول التي لا تهزم". هذا بالإضافة إلى نجاح الدعاية الألمانية واليابانية ووعودها بالاستقلال في تأليب شعوب المستعمرات ضد الحلفاء مثلما حصل في مصر والعراق وتونس رغم تحذيرات بعض الزعماء.

2 ـ بروز عملاقين جديدين:

برز كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كأكبر قوتين فاعلتين في العلاقات الدولية باعتبار دورهما في هزيمة قوات المحور، وشرعت القوتان العالميتان الجديدتان في ترتيب ملامح العالم بعد الحرب، غير أن بوادر أولى للخلاف بدأت تظهر بين العملاقين إثر مؤتمر يالطا (فيفري 1945) ومؤتمر بوتسدام (جويلية ـ أوت 1945). وسرعان ما تحوّل الحليفين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى متنافسين على إثرها، وساهم في بروز نظام دولي جديد قام على قطبية ثنائية طبعت العلاقات الدولية في إطار الحرب الباردة. وقد أكّد أندري كاسي في حواره على عمق التناقضات بين النموذجين السوفياتي والأمريكي واختلافهما الجوهري سياسيا واقتصاديا "وحتّى على المستوى الحضاري"، وأفرزت هذه التناقضات نظاما دوليا جديدا اتصف بانقسام العالم إلى كتلتين متعارضتين ايديولوجيا واقتصاديا وجغراستراتيجيا وعسكريا. وقد تبلورت ظاهرة الاستقطاب الثنائي التي أكّد عليها في أندري كاسي في حواره مباشرة بعد 1947 بين :

- الكتلة الرأسمالية: تضم كل بلدان الرأسمالية وخاصة دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واعتمدت نظرية ترومان المتعلقة بسياسة الاحتواء بهدف التصدي للمد الشيوعي وتطويقه واحتوائه.

واتخذت سياسة الاحتواء بعدين بعد اقتصادي يمثله مخطط مارشال وبعد استراتيجي عسكري تجسّده الأحلاف العسكرية المتعددة.

- الكتلة الاشتراكية: بزعامة الاتحاد السوفياتي وضع في عهد ستالين أوروبا الشرقية تحت وصايته الايديولوجية والعسكرية، وبعث الكومنفورم وهو مكتب الإعلام الشيوعي للتنسيق بين الأحزاب الشيوعية في العالم لمواجهة المعسكر الرأسمالي. هذا وقد تدعم المعسكر الاشتراكي بانتصار الثورة الشيوعية بالصين في اكتوبر 1949 بزعامة ماو تسي تونغ.

تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي من حليفين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى متنافسين على إثرها أفرز نظاما دوليا جديدا قائما على الاستقطاب الثنائي.

II - انعكاسات النظام الدولي الجديد على العلاقات الدولية:

أدّى النظام الدولي الجديد المنبثق عن الحرب العالمية الثانية إلى توتّر العلاقات الدولية ودخول العالم مرحلة الحرب الباردة التي تميّزت بتعدّد الأزمات الدولية سواء على الساحة الأوروبية خلال أزمة برلين أو على الساحة الآسيوية خلال الحرب الكورية.

1. أزمة برلين:

ظلت المانيا وعاصمتها برلين إحدى الرهانات البارزة للحرب الباردة ونقطة صراع بين العملاقين باعتبار وضعها المعقّد جغرافيا وسياسيا، اعتبرها الرئيسي الأمريكي هاري ترومان "النقطة الأكثر حساسية بأوروبا". فهي مقسّمة إلى أربع مناطق نفوذ سوفياتية وأمريكية وبريطانية وفرنسية، رغم أنّها موجودة في الجزء الشرقي التابع للكتلة الاشتراكية. واحتد الخلاف عندما أقدمت القوى الرأسمالية على بعث عملة جديدة "المارك الالماني" بالقسم الغربي ثم أرادت تداولها بالقسم الشرقي في محاولة لدعم المكانة "الهشّة" للولايات المتحدة الأمريكية بالعاصمة الألمانية، قرار عارضه الاتحاد السوفياتي وفرض حصار برّي على برلين الغربية، ردّت الولايات المتحدة الأمريكية بتكوين جسر جوي جبّار لتموين القطاعات الغربية من العاصمة الألمانية المحاصرة، فاضطرّ الاتحاد السوفياتي إلى رفع الحصار.

وقد عبّرت هذه الأزمة عن رغبة الولايات المتحدة في اثبات قدرتها على ردّ الفعل وعمّقت انقسام أوروبا وانتهت بتقسيم ألمانيا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية الرأسمالية (ماي 1949) وعاصمتها بون وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الاشتراكية (اكتوبر 1949) وعاصمتها برلين الشرقية التي فصلت لاحقا عن برلين الغربية بجدار أصبح رمزا من رموز القطبية الثنائية في بعدها الايديولوجي.

2 في كوريا:

كانت كوريا مستعمرة يابانية (1910)، حرّر جزءها الجنوبي الجيش الامريكي ووضع به حكومة رأسمالية برئاسة سينغمان ريمي، في حين حرّر الجيش الاحمر السوفياتي الجزء الشمالي ووضع به حكومة اشتراكية برئاسة كيم إيل سونغ ، وقد شجع ستالين الزعيم الكوري الشمالي على اجتياح خط العرض 38 درجة الفاصل بين الكوريتين وتوحيدها لتصبح بكاملها شيوعية. غير أن تدخل الولايات المتحدة وتحت ضغطها تمّ استصدار قرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة بوقف "القتال والانسحاب وراء خطّ 38 درجة"، غير أنّ تواصل الهجوم الكوري الشمالي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدفع في اتجاه التدخّل العسكري المباشر واستصدار قرار ثان بإرسال قوات أممية بقيادة الجنرال الامريكي ماك أرتور لتطبيق القرار الأممي. وقد تمكّن هذا الأخير من احراز عدة انتصارات، إلاّ أن تدخل الصين وإرسال ماو تسي تونغ لـ500 ألف جندي وتهديده بتضعيفها، قلب موازين القوى لفائدة كوريا الشمالية من جديد. وإزاء هذا الخطر الكبير في اندلاع حرب عالمية نووية، اضطر الرئيس الأمريكي ترومان إلى وقف تصعيد الأزمة ورفض طلب الجنرال ماك أرتور استخدام السلاح النووي ضد الصين. فكانت مفاوضات " بان مون جون " في 27 جويلية 1953 التي أقرت بالعودة للحدود السابقة على مستوى خط عرض 38 درجة.

عكست الحرب الكورية البعد الجغراستراتيجي واتساع مجال الحرب الباردة لتشمل القارة الآسيوية.

الخاتمة:

أبرزت الوثائق المصدرية الهامة خصائص النظام الدولي المنبثق عن الحرب العالمية الثانية والتطورات التي ميّزت العلاقات الدولية بنشأة نظام دولي جديد قائم على الاستقطاب الثنائي، وتحوّلت فيه المجلات العالمية إلى ساحات أساسية للصراع بين العملاقين، وقد برز هذا الصراع والتنافس بين العملاقين الجديدين خاصة على الساحة الأوروبية من خلال أزمة برلين وعلى الساحة الآسيوية من خلال الحرب الكورية. غير أنّ هذه الوثائق لم تبيّن إلاّ وجهة نظر واحدة للأحداث

وهي وجهة النظر الأمريكية باعتبار أن الوثيقتين الثانية والثالثة كانتا للرئيس الأمريكي هاري ترومان الذي وإن كان يعتبر فاعلا أساسيا في الأحداث التي يرويها، فإنّه يقدّمها من وجهة النظر الأمريكية المعادية للمعسكر الاشتراكي.

منهجية تحرير المقال في الجغرافيا	منهجية دراسة مجموعة من الوثائق الجغرافية
يهدف المقال في الجغرافيا إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على تعبئة معارفه وتنظيمها وفق تخطيط منطقي لمعالجة مسائل واشكاليات تدرس الظواهر الجغرافية ضمن المجال الجغرافي وتبيّن العلاقات والتفاعلات بينها وفق ما يطرحه الموضوع. يتكوّن هذا العمل من ثلاثة أقسام: **- المقدّمة:** تهدف إلى تأطير الموضوع المدروس والاشكاليات التي يطرحها وأفكاره المحورية وتتألّف من العناصر التالية: - تحديد الإطار العام للموضوع (الإطار المجالي بمستوياته المختلفة العالمي، الوطني، الإقليمي، الإطار الزماني...). - تحديد الإشكالية بدقّة. - الإعلان عن عناصر الموضوع في شكل تساؤلات في أغلب الأحيان. **- الجوهر:** يتطلّب تّحرير مقال في الجغرافيا حسن توظيف المكتسبات المعرفية في سياق اشكاليات الموضوع المطروح، ويخضع إلى عدد من الاعتبارات، ويقوم عموما على التمشّي التالي: - تناول عناصر الموضوع بالشّرح وفق التخطيط المعلن عنه في المقدّمة ضمن تحرير مسترسل ومتماسك. - الانطلاق في كلّ عنصر بالفكرة العامّة ثمّ تناولها بالشّرح المفصّل وتدعيمها بمعطيات احصائية (أرقام، نسب مئوية...) ورسوم بيانية وأمثلة معبّرة في سياق يقوم على البرهنة والاستدلال. - اعتماد اللّغة المخصوصة للجغرافيا بتوظيف معجم المصطلحات والمفاهيم الخاصّة بالمادّة وتعريفها عند الضرورة. - إحكام الرّبط بين العناصر الفرعيّة والعناصر الرئيسية باعتماد جمل انتقالية تحقّق حسن التخلّص. - الحرص على وضوح عناصر الموضوع ومكوّناته شكلا ومضمونا بترك فراغ بين المقدّمة والجوهر وبين الجوهر والخاتمة والرّجوع إلى السّطر عند المرور من عنصر فرعي إلى آخر. **- الخاتمة :** تتكوّن عموما من عنصرين أساسيين: - الإجابة عن الإشكالية الّتي تمّ الإعلان عنها في المقدّمة على أن لا يتحوّل ذلك إلى خلاصة لعناصر الموضوع. - فتح آفاق على إشكالية جديدة لها صلة بالموضوع المدروس.	دراسة الوثائق الجغرافية هي إحدى صيغ الاختبار في الجغرافيا وتمتاز بتنوعها (جدول احصائي، نص، خريطة، رسم بياني، رسم توضيحي، صورة، رسم كاريكاتوري...) وتهدف إلى دراستها إلى ترجمة معطياتها إلى أفكار معبّرة عن ظواهر جغرافية وتوظفها في بناء المجال الجغرافي. وتختلف منهجية استثمار الوثائق باختلاف طبيعة كل صنف منها: - الجداول الاحصائية: يتطلب استنباط الأفكار من الجداول واخضاع مضمونها إلى عملية معالجة احصائية قصد زيادة توضيحها وإلى تحويل بياني ييسّر قراءتها ويعين على الاستنتاج من خلالها. - النصّ: يتطلّب استخراج الأفكار الرئيسية التي تهيكله والمصطلحات والمفاهيم التي يضمنها وتعريفها وتفسيرها وتحديد المستويات المجالية (المجال العالمي، الوطني، الإقليمي، المحلي) التي يدرسها. ويستوجب دراسة الوثائق الجغرافية المتنوّعة تملّك منهجية ملائمة حتى يتمكن الممتحن في البكالوريا من الوصول إلى الاجابة المناسبة، وذلك عبر التأليف بين طرق التعامل مع تلك الوثائق واستثمارها لتقديم عمل إنشائي تأليفي يعالج الاشكاليات التي تطرحها، ويتكوّن من: **تقديم الوثائق:** يهدف إلى التعريف بالوثائق ووضعها في إطارها المجالي والزمني وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية: - تحديد نوعيتها. - التعريف بمصدرها أو مصادرها. - تحديد إطارها المجالي والفترة الزمنية التي تغطيها. - تحديد موضوعها وطرح الاشكاليات التي تثيرها والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة. **- الجوهر:** يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمّقة للوثائق بتفسير محتوياتها وتحليل الظاهر المجالية التي تطرحها بإبراز حالتها (إذا كانت المعطيات الاحصائية ثابتة) أو تطوّرها (إذا كانت المعطيات الاحصائية تطوّرية)، وشرحها بتحديد العوامل المفسّرة لها ومقوّماتها وأسساها، والتعليق عليها بإبراز أبعادها المجالية عالميا ووطنيا واقليميا ومحليا، وتقييمها بتنسيب الظاهرة المدروسة، وذلك بـ: - تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليّات التي تطرحها الوثائق، ويتألّف كل عنصر من فقرات تتضمّن كل واحدة منها فكرة أساسية. - اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر. - الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثائق ومعالجتها احصائيا (أرقام، نسب نمو، نسب مئوية...) وتعريف المفاهيم والمصطلحات وبيان مقاصدها عند وصف الظواهر الجغرافية وتفسيرها مع تحديد العلاقات والتفاعلات (تأثير وتأثر) وتفسيرها وتنسيبها والاستدلال بمعطيات من الوثائق وحسن توظيف المكتسبات توظيفا سليما يتناغم مع التحليل للتوسع والثراء. **- الخاتمة:** تهدف إلى تقييم الوثائق وذلك بـ: - إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتمادا على الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها خلال مراحل الدراسة. - فتح آفاق على اشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة.

الباكالوريا الدورة الرئيسية 2015 شعبة اقتصاد وتصرّف الجغرافيا الموضوع الأول: مقال

بيّن دور الدعائم البشرية والتنظيمية والهيكلية في بناء القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

الإصلاح :

المقدمة: تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد ابرز أقطاب الثالوث منفردة بمنزلة قوة عالية عظمى بفضل قوتها الاقتصادية الهائلة التي تستند إلى دعائم متنوعة تجمع بين مزايا الموارد البشرية ونجاعة التنظيم الاقتصادي وهياكل الإنتاج.

فما دور الدعائم البشرية والتنظيمية والهيكلية في بناء القوة الاقتصادية الأمريكية ؟

I- الدعائم البشرية ركيزة للقوة الاقتصادية الأمريكية :

1- سوق استهلاكية واسعة :

تستند القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى قاعدة سكانية عريضة إذ تجاوز عدد السكان **320 مليون نسمة** وهو ما يمثل سوقا استهلاكية ضخمة تستند إلى دخل فردي مرتفع بلغ**48ألف دولار** نتج عنه ارتفاع القدرة الشرائية.

ويتميز المجتمع الأمريكي بنمط عيش استهلاكي حيث تسجل الولايات المتحدة معدلات قياسية في الاستهلاك الفردي لعديد المنتجات وتجهيزات الرفاهة والثقافة وخدمات الإعلام والاتصال، وتأكدت النزعة الاستهلاكية بارتفاع نسب التحضر التي تفوق **80%** وهو ما يعني الانصهار في مجتمع حضري استهلاكي.

2- يد عاملة وفيرة ومؤهلة :

يؤمن حجم السكان والبنية العمرية القسط الأوفر من حاجات الاقتصاد الأمريكي من اليد العاملة بفضل ارتفاع نسبة النشيطين التي تناهز **160مليون نشيط** ، وهي قوة عمل ذات مستوي تأهيل جيد بفضل مستوي تعليمي راقي يؤمنه نظام تربوي متطور وجامعات تعد الأفضل في العالم علي غرار جامعة **هارفارد** و **ستانفورد**.

3- هجرة تدعم القوة الأمريكية :

- **الهجرة الوافدة:**

الهجرة الوافدة ظاهرة قديمة ومتواصلة بالولايات المتحدة الأمريكية وقد تعددت مصادرها حيث تواصل تدفق المهاجرين من أوروبا واسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية وأدى ذلك إلي تنوع عرقي مفيد وكان لكل مجموعة عرقية إسهامها في تعمير البلاد وإحيائها وإرساء قوتها.كما ساهمت الهجرة الوافدة في توفير يد عاملة زهيدة الكلفة مع استقطاب الأدمغة التي تشمل الكفاءات من بلدان الجنوب والبلدان المتقدمة علي حد السواء وتعتبر مساهمتها هامة في دفع حركة المقاولة والتجديد لا سيما في ميادين التكنولوجيا العالية احدي ركائز القوة الإنتاجية والتفوق الأمريكي.

- **الهجرة الداخلية:**

تمثل التحركية المجالية عاملا مهما من عوامل التفوق الاقتصادي الأمريكي إذ لا يتردد الأمريكيون في تغيير أنشطتهم والانتقال إلى مناطق أخري بحثا عن فرص النجاح المهني. وولّدت هذه التحركية المجالية أدفاقا هجرية داخلية تواكب التحولات الاقتصادية للأقاليم .وتسهم بذلك في الحد من أزمة الشمال الشرقي وفي توفير الطاقات البشرية الضرورية لدفع اقتصاد أقاليم حزام الشمس .

لئن كان للعنصر البشري دور مميز في بناء القوة الاقتصادية الأمريكية فإنّ تأكّد هذه القوة وديمومتها استندا إلي دعائم تنظيمية.

II - الدعائم التنظيمية ركيزة أساسية للقوة الاقتصادية الأمريكية :

1- نظام ليبرالي محفّز علي المبادرة والإنتاج :

تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية علي المبادئ الجوهرية للنظام الليبرالي المتمثلة في المنافسة الحرة وحرية المقاولة وهي من أهم عوامل قوة الاقتصاد الأمريكي .فالمبادئ الرأسمالية هي من الثوابت لدى الأمريكيين مع القدرة علي التجدد والسعي الدائم إلي استنباط أنماط تنظيم جديدة تواكب تحولات الإنتاج والأسواق في العالم وهو ما أسهم بقسط كبير في تجاوز أزمات النظام الرأسمالي وتأمين استمرار القوة الأمريكية. ذلك أنّ التجدد في النظام الرأسمالي مكّن الاقتصاد الأمريكي من تخطي طور الاقتصاد الصناعي إلي مرحلة الاقتصاد ما بعد الصناعي الذي يحظى فيه قطاع الخدمات بمكانة متميزة، ثم استنبط الأمريكيون الاقتصاد الجديد الذي يعول علي ديناميكية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة والذي أضحي يساهم **بـ 8% في الناتج الداخلي الخام**.

2- دور الدولة :

يعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية احدي المقومات الثابتة للقوة الأمريكية، فهي تتكفل بضبط الخيارات الكبرى للسياسة الاقتصادية التي تضمن الحفاظ علي القوة ويتجلى ذلك من خلال:

- سنّ التشريعات الراعية لحرية المنافسة وضمان مصالح الشركات الكبرى.
- فك التقنين عن العديد من القطاعات منذ أواسط الثمانينات الأمر الذي يسّر انتعاشة الاقتصاد (مثال: فك التقنين في ميدان النقل الجوي)
- رعاية مصالح الشركات الأمريكية ودعم نفوذها في الخارج بإبرام اتفاقيات التبادل الحر وتوظيف الضغط الدبلوماسي والعسكري في الهياكل الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- توظيف اعتمادات مالية ضخمة لتمويل البحث والتطوير تمثل **2.8% من الناتج الداخلي الخام** متجاوزة بكثير ما يخصصه باقي أقطاب الثالوث وهو ما يؤمن للبلاد السبق والتفوق التكنولوجي في الميدانين المدني والعسكري.
- دعم فيدرالي متواصل للاقتصاد من خلال عقود الأسواق العمومية وطلبيات وزارتي الدفاع والطاقة والوكالات الفيدرالية التي تستفيد منها المؤسسات الخاصة في إطار المقاولة الساندة .

- سياسة الدعم المالي للفلاحة عند الإنتاج والتصدير وقد بلغت قيمته 180 مليار دولار ما بين 2002و2012وهو ما يعزز القدرة الإنتاجية والتصديرية ويمكّن البلاد من امتلاك السلاح الأخضر أحد أدوات النفوذ الأمريكي في العالم.

3- تحكم شامل في المجال :

ركّزت الولايات المتحدة الأمريكية منظومة نقل واتصالات متكاملة وشبكة كثيفة من الحواضر المترابطة.

فشبكات النقل متنوعة ،**فالنقل البري** يؤمن نقل المسافرين والبضائع وييسر الربط بين كل ولايات البلاد سواء الشبكة الحديدية أو بالأخص شبكة الطرقات العادية والسيارة التي تعدّ الأكثر طولا في العالم ب170ألف كيلومتر، وشبكات المتخصصة لنقل المحروقات. إضافة إلى **النقل المائي** الذي يلعب دورا أساسيا في الربط بين الشمال والجنوب عبر شبكة نهر **الميسيسيبي** والبحيرات الكبرى الموانئ المتعددة علي غرار **لويزيانا** و **هوستن** و **نيويورك.**

أما **النقل الجوي** فتملك الولايات المتحدة الأمريكية شبكة كثيفة من المطارات تعد أكثر من 15 ألف مطار تغطي كامل التراب الأمريكي وتيسرّ اندماج المدن الأمريكية في شبكة النقل العالمية وخاصة المطارات المحورية المتفوقة عالميا مثل أطلنطا ودالاس وبوسطن وشيكاغو.

كما تميزت **شبكة الاتصالات** بنموها المتسارع وهي الأكثر امتدادا وكثافة في العالم سواء لخطوط الهواتف القارة والجوالة أو الانترنات ،وتحقق ذلك بفضل تركيز شبكة الطرقات السيارة للإعلام منذ1993وهو ما جعلها تستأثر بأكبر جزء من أدفاق الإعلام في العالم وهو ما دعّم القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصاد الأمريكي في العالم.

لم يتحقق التحكم الشامل في المجال الأمريكي بالاعتماد علي شبكات النقل والاتصال فحسب بل اعتمد علي شبكة متماسكة من المدن المختلفة في حجمها وأنشطتها وتفاوت كثافتها من إقليم إلي آخر. وتضم البلاد شبكة من الحواضر النشيطة التي تسهم في تدعيم الاقتصاد وتنظيم المجال والتحكم فيه حسب مستوي نفوذها وتدعم القوة الإنتاجية علي غرار نيويورك كحاضرة عالمية ذات إشعاع وطني وعالمي .

← ساهمت الدعائم التنظيمية في التأسيس للقوة الاقتصادية الأمريكية من خلال المحافظة علي مبادئ النظام الليبرالي ودور الدولة كراعية ومدعمة لهذه القوة داخليا وخارجيا بالإضافة إلي التحكم الشامل في المجال.

فما هو دور الدعائم الهيكلية في بناء هذه القوة الاقتصادية ؟

III- نجاعة الدعائم الهيكلية :

1- نجاعة هياكل الإنتاج :

تعد بنية المؤسسات الاقتصادية ودرجتا الاندماج والتفاعل العاليتين بين الأنشطة الاقتصادية من دعائم القوة الاقتصادية ،وتملك الولايات المتحدة الأمريكية نسيجا مؤسساتيا يضمن النمو الاقتصادي والقوة. فالمؤسسات الكبرى التي لا تمثل إلا **1%** من إجمالي المؤسسات الأمريكية تساهم في خلق الثروة فهي

تحقق نصف إجمالي رقم المعاملات بالولايات المتحدة وتوفر ثلاثة أرباع الصادرات وتستأثر بما يناهز **80%**من الطلبيات الفدرالية .

كما ترتكز قوة الاقتصاد الأمريكي أيضا إلي حيوية المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال إسهامها في الإنتاج و توفيرها لقرابة نصف مواطن الشغل وثلث قيمة الصادرات، إضافة قدرتها على التأقلم السريع مع تحولات السوق ودورها في الابتكار والتجديد التكنولوجي.

كما يستمد الاقتصاد الأمريكي جانبا مهما من قوته من ترابط الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية واندماجها وتكاملها علي غرار **المركب العسكري-الصناعي** الذي يمثل أحد أسس التي تنبني عليها قوة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال احتكار الجزء الأكبر من مبيعات الأسلحة في العالم، ويساهم **المركب الفلاحي-الصناعي-الخدمي** بـ **16.3%**من الناتج الداخلي الخام ويجسد الترابط والفاعلية بين الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية.

2- قدرة كبيرة علي تعبئة الاستثمار:

حافظ الاقتصاد الأمريكي علي أوليته العالمية بفضل تعبئة موارد الاستثمار الداخلية والخارجية من خلال فك التقنين في الميدان المالي بما يسرّ الإقبال علي توظيف الموارد المالية واستثمارها وساعد علي بروز هياكل تمويل جديدة مثل صناديق توظيف المال وهو ما مكن من إحداث ملايين مواطن الشغل الجديدة.

كما نمت أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بفضل فك التقنين عن الأسواق المالية ونسب الفائدة العالية إلي جانب توفر أكبر سوق استهلاك في العالم الشيء الذي جذب المستثمرين الأجانب.

3- نجاعة منظومة البحث والتطوير:

يمثل قطاع البحث والتطوير أحد ركائز القوة الاقتصادية الأمريكية نظرا لما يضمنه من ابتكارات وتجديد تؤمنان للبلاد السبق والتفوق التكنولوجيين في الميدانين العسكري والمدني علي المستوي العالمي. ويتجلّى ذلك في الصناعات الجوفضائية والمعلوماتية ذات القيمة المضافة العالية. ويحظى هذا القطاع بما لا يقل عن 2.8%من الناتج الداخلي الخام تساهم في تمويله أطراف متعددة كالمؤسسات الصناعية وجامعات ومعاهد البحث والتطوير، بالإضافة إلي الدور الريادي للدولة التي توفر26% من هذه النفقات خاصة في مجال الدفاع وغزو الفضاء.

الخاتمة : ساهمت مزايا النظام الاقتصادي ونجاعة الاستثمار والبحث والتطوير والدعائم البشرية بقسط كبير في بناء القوة الاقتصادية الأمريكية ،كما استندت هذه القوة إلي مجال شاسع وثري احكم الأمريكيون استغلاله والتحكم فيه.

فما هو دور الدعائم الطبيعية في بناء وتدعيم هذه القوة الاقتصادية ؟

الباكالوريا الدورة الرئيسية 2015 شعبة الاقتصاد والتصرف الجغرافيا الموضوع الثاني:
دراسة وثائق :

القوّة التجاريّة و الماليّة للولايات المتحدة الأمريكيّة

التقديم :

تشمل الدراسة ثلاث وثائق مدار اهتمامها تطور الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها بالبرازيل، تمثل الوثيقة الأولي جدولا إحصائيا تطوّريا مقتطف من ملامح العالم الاقتصادية 2015 ومصادر أخري، يبيّن تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بالبرازيل بين سنة 1990 و2013. أما الوثيقة الثانية فهي مقتطف من تقرير موجه إلي البرلمان الأوروبي، أكتوبر 2007، ويبرز التباينات واحتداد التناقضات داخل أرياف البرازيل ومدنه. كما أنّ الوثيقة الثالثة وهي جدول إحصائي تطّوري مأخوذ من نشريات البنك العالمي2012، عن الوكالة الفرنسية للتنمية، أفريل2014، تبرز عمق التباينات الاجتماعية بين الأقاليم البرازيلية الكبرى وأسبقية الجنوب الشرقي علي الشمال الشرقي. وتطرح مجموع هذه الوثائق مسألة التنمية الاجتماعية بالبرازيل باعتباره من بلدان الجنوب وأطراف النظام – العالم من خلال ثلاث مسائل أساسية متعلّقة بالتحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية بالبرازيل وتطوّرها ما بين1990 و 2013 وانعكاسات هذا التطوّر على المجالين الريفي والحضري بهذا القطر في ظلّ احتداد التناقضات بين الأقاليم البرازيلية الكبرى وتطوّرها.

I - تحسن نسبي للأوضاع الاجتماعية بالبرازيل

حقق البرازيل قفزة اقتصادية كبيرة حوّلته إلي بلد صناعي جديد الشيء الذي ساهم في تقدم اجتماعي ملموس، ويتجلّى هذا التطور من خلال تحسن مختلف المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية ما بين 1990 و2013 .

1- تحسن مستوى التنمية البشرية:

تيسّر للبرازيل بفضل التجارب التنموية المتعاقبة التي خاضها من أن يصبح من الأقطار الصناعية الجديدة محققا تنمية اقتصادية أسهمت في مستوي التنمية البشرية حيث تحسن التأطير الصحي الذي أدي إلي تراجع نسبة وفيات الرضع إلي دون النصف علي ما كانت عليه سنة1990 ، كما ارتفع أمل الحياة عند الولادة لينا هز 75سنة وهو معدل يضاهى ما يسجل بالبلدان المتقدمة. كما شمل التحسن مستوى التعليم بتراجع نسبة الأمية لدى الكهول إلي ما دون 10% نتيجة ارتفاع نسب التمدرس. وقد أثمرت القفزة الاقتصادية تزايدا مطردا لنصيب الفردي من الناتج الداخلي الخام الذي تضاعف أكثر من مرتين ليبلغ 11310دولارا سنة 2013 .

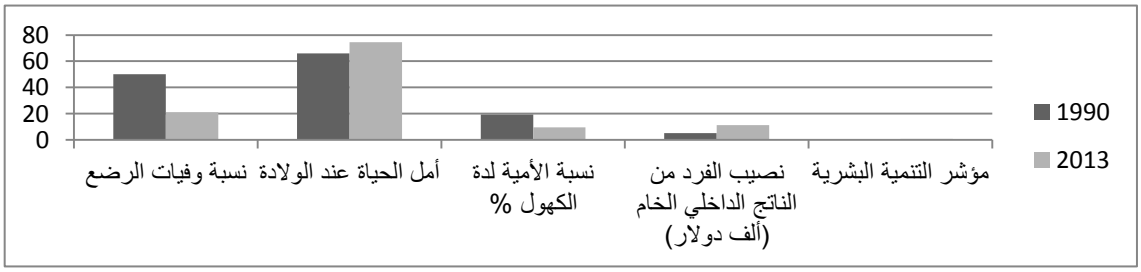

غير أنّ هذا التحسن في مستوي التنمية البشرية علي أهميته يبقي محدودا نظرا لأهمية الفقر، إذ يعاني أكثر من ربع البرازيليين من هذه الآفة، كما تخفي المؤشرات تباينات اجتماعية صارخة.

2- تباينات اجتماعية حادة:

لم يشمل تحسن الأوضاع الاجتماعية بالبرازيل كافة فئات المجتمع وتظهر جلية التباينات الاجتماعية من خلال التفاوت في توزيع الثروة إذ يحتكر 1%من السكان الأكثر ثراء قرابة 13**%** من مجموع ثروة البلاد، وفي المقابل لا يتجاوز نصيب 50%من السكان الأفقر 15%من إجمالي الدخل البرازيلي.

إن غياب العدالة والتوازن في اقتسام ثمار النمو الاقتصادي يفسر انتشار الفقر وتفاوت نسق التحولات بين الفئات الاجتماعية واحتداد التناقضات بين الأوساط الريفية والحضرية وبين أقاليم البلاد.

II- الانعكاسات: احتداد التناقضات داخل أرياف البرازيل ومدنه. (الوثيقة الثانية)

اقترنت القفزة الاقتصادية البرازيلية باحتداد التباينات إذ أفرزت تناقضات داخل الأرياف والمدن بالبرازيل.

1- بالأرياف:

يتميز الوضع العقاري في الأرياف البرازيلية بتفاوت شديد في الملكية العقارية إذ تستحوذ المستغلات الكبرى التي تتجاوز مساحتها 100هك علي قرابة 80% من الأراضي الزراعية رغم أنها لا تمثل أكثر من 11%من العدد الجملي للمستغلات. فالهياكل العقارية جائرة تتّسم باختلال كبير في التوازن لم تنجح محاولات الإصلاح الزراعي المتعاقبة في التخفيف من حدته مما أدي إلي احتداد النزاعات علي الأرض و غزو صغار الفلاحين والفقراء لأراض جديدة في جبهات الريّادة خاصة علي طول الطريق العابرة لأمازونيا لكن سرعان ما يصطدمون مجددا بكبار الملاكين **"اللاتيفنديين"** ليطردوا منها بالقوة .

أفرزت هذه الأوضاع إلي تنامي حركات النزوح المكثف باتجاه المدن ، ويبقي المشكل العقاري قائما في وقت يحتد فيه الصراع بين اللاتيفنديين وصغار الفلاحين ويمتد إلي مناطق الريّادة وأدي إلي انتظام أكثر من خمسة ملايين من صغار الفلاحين والفقراء الريفيين في **"حركة المزارعين بلا أرض"** للدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف عيشهم.

2- بالمدن: تباين اجتماعي مجالي:

تختزل المدينة البرازيلية أزمة المجتمع البرازيلي وتعكس تناقضاته الاجتماعية الحادّة ، وتحتدّ التناقضات بالمشهد الحضري حيث يتجاور الفقر المدقع والثراء الصارخ بأكبر المدن البرازيلية علي غرار مدينة **"ريو دي جانيرو"**. إذ نمت الأحياء الفقيرة القصديرية **"الفافيلا"** بطريقة عشوائية على أراض غير ملائمة للسكن يحتشد بها ملايين البائسين والنازحين الجدد في مساكن تنعدم فيها أبسط المرافق الضرورية وترتفع فيها البطالة بشكل ملحوظ، وهي تحيط بأحياء فخمة تحتضن الفئات الميسورة تنعم بكل مستلزمات الرفاهة.

وقد نتج عن حدة الفوارق الاجتماعية داخل المدن البرازيلية تنامي مختلف الآفات الاجتماعية بتفشي ظاهرة العنف الحضري والجريمة وتجارة المخدرات الذي تعانى منه خاصة الحواضر الكبرى مثل **"ريو دي جانيرو" "ساوبولو"**، وانتشرت تبعا لذلك ظاهرة أطفال الشوارع التي تعاني الإهمال والتهميش وتتعرض إلي الاستغلال من خلال ظاهرة تشغيل الأطفال وعصابات السرقة وتجارة المخدرات.

⬅رغم القفزة الاقتصادية التي حققها البرازيل إلا أنها اقترنت بتباينات اجتماعية ومجالية حادة إذ أفرزت مجالا مركزيا في الجنوب الشرقي ومجالا طرفيا في الشمال الشرقي.

III – أسبقية الجنوب الشرقي علي الشمال الشرقي :

تعتبر التباينات الإقليمية بالبرازيل حادة بمختلف المقاييس الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ،وهي تباينات موروثة ارتبطت بمسارات تنموية متناقضة دعّمتها القفزة الاقتصادية فأدت إلي بروز إقليم مركزي بالجنوب الشرقي ذو أسبقية في مستويات عديدة وآخر طرفي في الشمال الشرقي. ويبرز ذلك من خلال:

1-أسبقية في مستوي التأطير الصحي:

رغم ما شهده الإقليمان من تحسن في المؤشرات ألف ساكن وتراجع نسبة لكن بقيت الفوارق حادة بينهما فالجنوب الشرقي يتميز بارتفاع مستوي عيش سكانه مقارنة بالأقاليم الأخرى ، ذلك أنّ عدد الأطباء لكل ألف ساكن أكثر من الضعف مما سجل بالشمال الشرقي الذي لا يوفر لسكانه ظروف عيش مقبولة وترتفع فيه نسبة وفيات الرضع بكثير عن المعدل الوطني.

رسم بياني لتطور بعض المؤشرات الاجتماعية بإقليمي الجنوب الشرقي والشمال الشرقي بالبرازيل

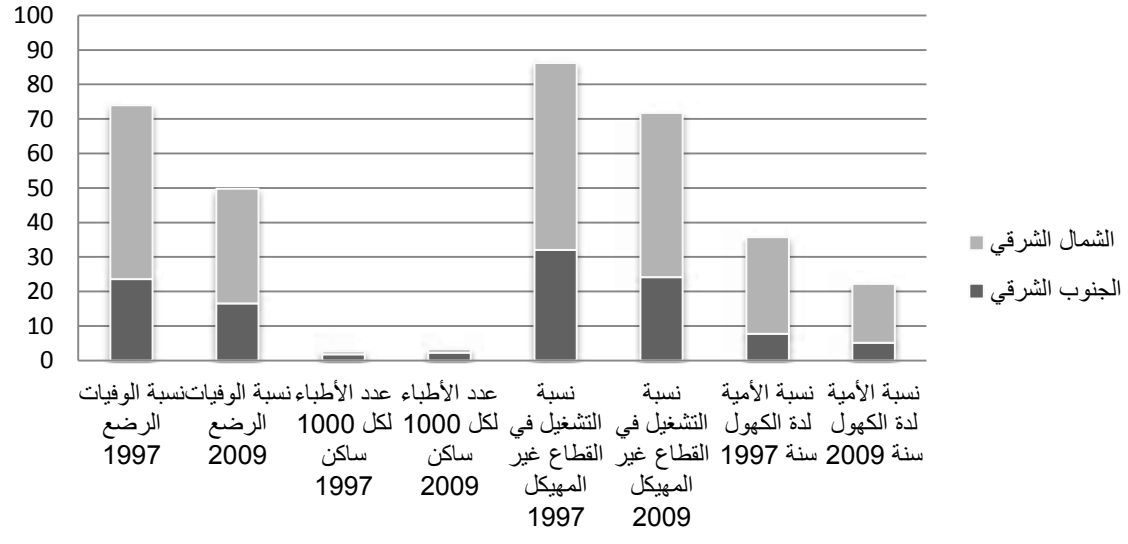

2- في مستوي التعليم :

سجل الإقليمان تراجعا في نسبة الأمية بفضل جهود الدولة في نشر التعليم والاستثمار في تركيز المؤسسات التربوية في مختلف مناطق البلاد لكن تبقي نسبة الأمية بالشمال الشرقي تفوق ثلاثة أضعاف نظيرتها بالجنوب الشرقي التي نزلت نسبة دون 6% سنة2009 الذي استفاد من تركز أكبر حواضر البلاد واستقطاب الاستثمارات وتطور مستوي التجهيزات والخدمات المتنوعة منها التعليم .

3- في مستوي التشغيل :

ساهمت القفزة الاقتصادية في حقيق التنمية التي رفعت في نسب التشغيل في القطاعات المهيكلة وتراجعت نسب التشغيل الهش بالإقليمين عموما ، ولكنه يبقي في الشمال الشرقي ضعف نظيره بالجنوب الشرقي الذي يمثل القلب الاقتصادي للبلاد ويوفر ثلاثة أرباع الناتج الداخلي الخام و90% من قيمة الإنتاج الصناعي الجملي ويأوي حواضر كبري لعل أبرزها "ساوبولو" التي تحتضن 80 % من المؤسسات الكبرى الصناعية والخدمية وأكبر بنوك أمريكا اللاتينية وبورصاتها وهو ما يوفر سوق تشغيل واسعة لا تتوفر بالشمال الشرقي باعتباره إقليما طرفيا ذو إسهام متواضع في خلق الثروة مع انحصار التصنيع في أكبر مدنه مثل "رسيف" و"سلفادور ".

⬅ تعكس هذه التباينات بين إقليمي الجنوب الشرقي والشمال الشرقي التناقضات الحادة بين الأقاليم البرازيلية رغم الجهود التي بذلت للحد منها.

الخاتمة: مكنت هذه الوثائق من إبراز التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية بالبرازيل مع التركيز علي حدة التباينات الاجتماعية المجالية بين أرياف البرازيل ومدنه من ناحية وبين الجنوب الشرقي كمجال مركزي والشمال الشرقي كمجال طرفي ، وهو ما يجعل البرازيل بلد التناقضات الحادة ونموذجا لسوء التنمية.